

مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته

ط.د. بهياني رضا

طالب دكتوراه

جامعة البويرة - الجزائر

ridhbahiani@gmail.com

د. بختي فريد

أستاذ محاضر "أ"

جامعة البويرة - الجزائر

akrambekhti@yahoo.fr

الملخص:

ظاهرة الفقر تعتبر مؤشر أساسي لمدى انتشار التخلف في المجتمعات، كما أنها تعتبر مسألة مهمة يجب استهدافها عند تحليل ودراسة التنمية، فقد جرت العادة أن يقع تناول الفقر من حيث هو ظاهرة اقتصادية واجتماعية عادية مألوفة موجودة في جميع المجتمعات وفي جميع الأزمنة، ولكن بدرجات متفاوتة، وخلال النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت ظاهرة الفقر والفقراء مسألة عالمية متعددة الأبعاد، من خلال انتقالها من المجتمع الواحد إلى العالمية، وذلك بتصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة وتحديد مقاييس أو مؤشرات للفقر على مستوى البلدان وكذلك الأفراد لكن مع مراعاة النسبية من مجتمع لآخر. كما تقع ظاهرة الفقر والمتمثلة بانخفاض الدخل ضمن مسألة أوسع، هي مسألة توزيع الدخل، فتبعاً لدرجة المساواة في توزيع الدخل تتحدد نسبة الفقر ومدى عمقه ومقدار التباين ما بين الفقراء من حيث شدة الفقر وغير ذلك من المؤشرات المرتبطة بالفقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، توزيع الدخل، التنمية البشرية.

Abstract:

The phenomenon of poverty is a primary indicator of the extent of the backwardness in societies, as they are considered an important issue you should target in the analysis and study of development, it has been the practice to address poverty in terms of a common economic and social phenomenon familiar in all societies and at all times, but to varying degrees, during the second half of the twentieth century the phenomenon of poverty and the poor global multi-dimensional issue, through its transition from one community to the world, in countries rich and poor and to identify measures or indicators of poverty Countries as well as individuals but taking into account the relative of another society. And the phenomenon of poverty and of low income among the broader issue is the question of the distribution of income, depending on the degree of equality in the distribution of income, depending on the degree of equality in the distribution of income and the extent of poverty is determined by its depth and the amount of contrast between the poor of poverty and poverty-related indicators.

keyword : Poverty, income distribution, human development.



إن دراسة موضوع الفقر في البلدان المتخلفة تعتبر مؤشر أساسي لمدى انتشار التخلف في المجتمعات، كما أنها تعتبر مسألة مهمة يجب استهدافها عند تحليل ودراسة التنمية، فقد جرت العادة أن يقع تناول الفقر من حيث هو ظاهرة اقتصادية واجتماعية عادية مألوقة موجودة في جميع المجتمعات وفي جميع الأزمنة، ولكن بدرجات متفاوتة، وخلال النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت ظاهرة الفقر والفقراء مسألة عالمية متعددة الأبعاد، من خلال انتقالها من المجتمع الواحد إلى العالمية، وذلك بتصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة وبتحديد مقاييس أو مؤشرات للفقر على مستوى البلدان وكذلك الأفراد لكن مع مراعاة النسبية من مجتمع لآخر.

إذ أن الفقر نتيجة لمشكلة اقتصادية تمس أغلب المجتمعات، ألا وهي البطالة، حيث تعتبر مشكلة البطالة من بين أخطر المشكلات التي تواجه البلاد المتخلفة حالياً. وتبرز خطورة هذه المشكلة في أن تزايد عدد عاطلين عن العمل يشكل إهداراً لعنصر العمل البشري، مع ما ينتج عن ذلك من آثار اقتصادية، اجتماعية وسياسية سلبية. إضافة إلى أن تفاقم حالة البطالة، خاصة بين الشباب، يؤدي إلى نتائج اجتماعية خطيرة، حيث أصبحت البطالة تشكل بيئة خصبة لنمو الجريمة وأعمال العنف. كما أن البطالة تشكل سبباً رئيسياً في انخفاض مستوى معيشة الغالبية العظمى من المواطنين وسبباً في تزايد أعداد من يقعون تحت خط الفقر المطلق.

كما تقع ظاهرة الفقر والمتمثلة بانخفاض الدخل ضمن مسألة أوسع، هي مسألة توزيع الدخل، فتبعاً لدرجة المساواة في توزيع الدخل تتحدد نسبة الفقر ومدى عمقه ومقدار التباين ما بين الفقراء من حيث شدة الفقر وغير ذلك من المؤشرات المرتبطة بالفقر، ففي ظل هذا العرض تتبين لنا ملامح إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها فيما يلي:

ما هي المفاهيم المتعلقة بالفقر؟ ما هي أهم محددات وأسباب انتشار هذه الظاهرة ومختلف أوجهها؟ وما هي أهم مؤشرات قياسها من قبل مختلف الهيئات المهتمة بها؟

1. الإطار المفاهيمي للفقر

1.1. تعريف الفقر:

الفقر ظاهرة تصنف ضمن أكثر المفاهيم التي يعاني منها العالم اليوم والتي أرهقت الدول، وعرف من أوجه مختلفة ومتعددة، ووظف الكثير من الجهد والوقت لدراسته وحصره في نطاق يمكن وصفه وصيغ يمكن تحديدها.

فالمعاني التي يدل عليها الفقر لغة تلتخص في النقص والحاجة، فالفقير إلى الشيء لا يكون فقيراً إليه إلا إذا كان في حاجة إليه لغيابه تماماً أو لوجوده دون الحاجة. والمعنى السائد الذي يتبادر إلى الذهن قبل غيره هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعاً، تدهن الحالة الصحية، المستوى التعليمي المنخفض، الوضع السكني غير اللائق، الحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض، الإعاقة، البطالة، الكوارث والأزمات بصفة عامة⁽¹⁾.

وإلى جانب الحرمان المادي يشخص البعض أوجه أخرى للفقر من أهمها التهميش، الاعتمادية، ضعف القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار والتصرف بالأصول الإنتاجية ومواجهة الصدمات الخارجية والداخلية وعدم الشعور بالأمان.

إن كان المفهوم الاقتصادي والاجتماعي هو الأقرب من الفقير، فإن الفقر كثيراً ما يضاف حقيقة أو مجازاً إلى أشياء أخرى، لدلالة الجزء على الكل، أو العكس مثل: فقر الدم، الفقر الذهني والفقر العاطفي... إلخ، وعموماً هناك تعريفان للفقراء، وهما: التعريف الذاتي والتعريف السوسولوجي للفقراء⁽²⁾.



مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته

أ. **التعريف الذاتي:** يعرف فيه الفقراء من وجهة نظر الفرد ذاته، فإذا شعر بأنه لا يحصل على ما يحتاج إليه - بغض النظر عن احتياجاته الأساسية - فإنه يعد فقيراً.

ب. **التعريف السوسيولوجي:** هم من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية، ويعتبر الحد الفاصل للفقر هو الحد الأدنى الرسمي للدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه على المساعدة الاجتماعية.

وقد فرق بعض الفقهاء من الناحية الإسلامية بين الفقير الذي لا يملك قوت عامه والمسكين الذي لا يملك قوت يومه، وهي مقابلة لها علاقة بواجب الزكاة عموماً وقد يكون ثمة ما يبررها قديماً، ولكنها لم تعد اليوم مناسبة لأن جميع الأجراء الذين لا دخل لهم غير أجورهم مهما كانت، يعدون عند ذلك فقراء، وهو ما لا يتناسب بالمقاييس الاقتصادية والاجتماعية الحديثة⁽³⁾. ويعرف "الإمام الغزالي" في سفره الموسوعي "إحياء علوم الدين" (1991) بأن "كل فاقد للمال نسميه فقيراً"⁽⁴⁾، ويميز بين خمسة أحوال للفقر، وهي: الزهد، الرضى، القنوع، الحرص والاضطرار، حيث يعني الاضطراب "بأن يكون ما فقده الشخص مضطراً إليه كالجائع الفاقد للخبز والعاري الفاقد للثوب".

2.1. أسباب الفقر:

يرجع ظهور الفقر واستمراره إلى عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية وبيئية ويمكننا في هذا الصدد وحسب ما جرت عليه العادة لدى مختلف الاقتصاديين إلى تقسيم أسباب الفقر إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية.

1.2. الأسباب الداخلية: من أهم هذه الأسباب نجد:

- أ. سوء توزيع الدخل والثروة؛
- ب. سوء إدارة الموارد والتدهور البيئي؛
- ج. النمو الديموغرافي؛
- د. الكوارث الطبيعية بالإضافة إلى النزاعات الداخلية والدولية؛
- هـ. تهميش دور فئات معينة في المجتمع (المرأة وسكان الريف)؛
- و. بعض السياسات المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي؛
- ز. طبيعة النظام السياسي السائد، إذ تعتبر الحكومات في عديد من الدول الفقيرة جزء من المشكلة وليس جزء من الحل لمتطلبات التنمية نظراً المركزية الإدارية واتخاذ القرارات.

2.2. الأسباب الخارجية: هذا النوع من الأسباب هو الآخر يتصف بالتعدد والتعقيد وفي كثير من الأحيان لا يبدو للعيان، ومن أهمها:

- أ. الاحتلال الأجنبي بصوره المختلفة؛
- ب. نقص المساعدات الدولية وسوء توزيعها في البلدان التي يسود فيها فساد الحكم؛
- ج. الحماية الجمركية التي تمارسها البلدان المتقدمة في وجه صادرات البلدان النامية؛
- د. عرقلة التبادل جنوب-جنوب، وكذا التلاعب بأسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية من قبل الدول المتقدمة، حيث لا تستطيع الدول النامية التحكم فيها؛



مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته

هـ. التبعية المالية والتكنولوجية للدول المتقدمة والهيئات المالية والنقدية والتجارية العالمية. وهناك بعض المفكرين والمهتمين بهذا الموضوع في الوطن العربي من يضيف إلى الأسباب السابقة، مايلي:

و. غياب الفكر الرشيد: حيث اعتبر محمد البرادعي رئيس منظمة الطاقة الدولية أن غياب الفكر الرشيد يعتبر السبب الرئيسي لانتشار الفقر الشديد بالدول العربية، الأمر الذي قد يؤدي إلى ظهور الإرهاب وممارسة العنف، مضيفاً أن الإنسان العاجز مادياً ومعنوياً يلجأ إلى العنف نتيجة فقدانه للأمل، مطالبا بتطبيق نظام سياسي يستظل الجميع بمظلته يحمي الأقلية قبل الأغلبية، ويحقق السلام الاجتماعي، مشيراً إلى أن الفقر يعتبر أحد الأسباب الرئيسية للاضطرابات الداخلية؛

ز. التخلف التقني الذي حال دون استثمار الموارد الكبيرة في الوطن العربي، أي عدم القدرة على استصلاح الأراضي، وعلى سبيل المثال فإن أراضي السودان تكفي لإطعام العرب كلهم من الحبوب والفواكه؛

ح. من أهم الأسباب المؤدية للفقر في البلدان العربية هي السياسات التي تطبقها الحكومات العربية، والتي في غالبيتها تباطأت عن القيام بمخطط تنمية حقيقية، واكتفت بما يمكن تسميته بـ "تنمية شكلية"، هدرت فيها القدرات والإمكانات والفرص، وبعض تلك الحكومات مارست عملية نهب منظمة لإمكانات الدولة والمجتمع، وراكم مسؤولون فيها ثروات، تم إيداعها في بنوك واستثمارات في الخارج؛

ط. الفساد: لاشك أن الفساد يُعدّ السبب الرئيسي في انتشار ظاهرة الفقر في الوطن العربي، خاصة أن قضايا الفساد عالمياً تصل إلى القمة، لكن في الوطن العربي فإنها مغطاة وغير شفافة، هذا بالإضافة إلى ظاهرة العسكرة في العالم العربي، فمتوسط إنفاق الفرد على الدفاع عالمياً (141) دولاراً، وفي الدول النامية (34) دولاراً، وفي الكويت (2019) دولاراً، وفي سلطنة عمان (1149) دولاراً للفرد؛

ي. غياب الديمقراطية وانعدام الشفافية يعتبران من أهم أسباب انتشار الفقر في الوطن العربي، فكثير من الحكام العرب يعيشون في أبراج عاجية منعزلة عن الشعوب، غير مباليين بما يعاني منه المواطن العربي، بل أصبح الحفاظ على الكرسي وسرقة أموال الشعوب العربية أهم أهداف الحكم السلطوي في الوطن العربي، لدرجة أننا دائماً ما نسمع عن أرقام فلكية لثروات الحكام العرب في بنوك الغرب.

3.1. حدود الفقر:

إن حد الفقر يعني: "تعيين ذلك المستوى من الدخل الذي يعتبر فقيراً كل من يحصل على دخل أقل منه"⁽⁵⁾. إن مفهوم الفقر في الدول المتقدمة يختلف على ما هو عليه في الدول النامية، فالأمر إذا نسبي، ومنه توجد أكثر من طريقة لتعريف الفقر، وبالتالي تحديد الخط المحدد لمن يعتبر من الفقراء.

لكن على الرغم من نسبية المسألة، فإن من بين المعايير الشائع استخدامه في هذا الصدد هو: تحديد خط الفقر بما يساوي متوسط الدخل الذي يقابل الحاجات الأساسية للفرد في واقع الظروف التي يعيش في ظلها. وبغض النظر عن الصعوبات التي يثيرها تحديد خط الفقر، والمعايير المتداولة في شأن تحديده، إلا أنه يجب أن نفرق بين خطين للفقر، وهما:

1.3. الفقر المطلق: (المدرسة المطلقة): وهي تضع حداً أدنى لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل فرد إحرازه لتحقيق مستوى معيشي معقول -حد الفقر- ويصنف من دونه باعتباره فقيراً، وتحديد هذا المستوى هو حكم تقديري للباحث أو صانع السياسة.



مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته

2.3. الفقر النسبي: (المدرسة النسبية): ويتمثل في التباين القائم في مستويات الإشباع بين فئات الدخل العليا وفئات الدخل الدنيا من السكان.

وتحدر الإشارة إلى أن مفهوم الفقر المطلق، أي مفهوم احتياجات الكفاف، يختلف عن مفهوم الفقر النسبي أي مفهوم الاحتياجات الأساسية، فالمفهوم الأول مفهوم بيولوجي لا يتجاوز المحافظة على حياة الشخص، في حين المفهوم الثاني مفهوم ديناميكي متطور مع تطور المجتمع، فيزيد من السلع والخدمات ويدخل فيها عنصر التنوع، ويزداد الاهتمام بدرجة جودتها هذا وإن كان المفهومان يحتلطان الأمر بشأنهما لدى كثير من الباحثين في الدول النامية.

ومن خلال المفهوم العام للفقر المطلق فإنه غير موجود في الدول الرأسمالية المتقدمة اقتصادياً، لأنها تطبق برامج الضمان الاجتماعي بالنسبة للعاطلين والمعوزين، بينما نجد الفقر النسبي يظهر في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويظهر بصورة واضحة في البلاد النامية نظراً للتفاوت الاجتماعي الناتج عن سوء توزيع الدخل خصوصاً.

4.1. أنواع الفقر:

هناك أنواع عديدة من الفقر، ومنها: الفقر المادي، فقر المشاركة، فقر الاستقلالية وفقر الحماية، ويمكن أيضاً تشخيص أنواع أخرى من الفقر تبعاً لمدى ديمومته، وأهمها فقر صدمة مؤقت وفقر موسمي وفقر دائم، أو تبعاً لطريقة القياس، وأهمها فقر نسبي وفقر مطلق وفقر مدقع، أو تبعاً لمعايير أخرى ومنها الفقر الفردي والفقر الجماعي والفقر المنتشر والفقر المتوطن، ويمكن حصر أنواع الفقر عموماً في:

أ. **الفقر الاقتصادي:** ويعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، بهدف: الاستهلاك، التملك، الوصول للغذاء... إلخ.

ب. **الفقر الإنساني:** هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التعليم، التغذية، الماء، المسكن، وهذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد ووجوده.

ج. **الفقر السياسي:** يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية والإنسانية.

د. **الفقر السوسيو ثقافي:** والذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة والمجتمع، في جميع الأشكال الثقافية والهوية والانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.

هـ. **الفقر الوقائي:** هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية الداخلية منها والخارجية.

II. أساليب قياس الفقر ومؤشراته**1. II. أساليب قياس الفقر:**

اعتمدت المحاولات الأولى لقياس الفقر على مؤشرات مباشرة عن القدرة الدخلية أو الاستهلاكية للأسرة، وفي مقدمتها دخل أو إنفاق الأسرة أو الفرد، وحصّة الوحدة الاستهلاكية من الإنفاق ونسبة الإنفاق على المواد الغذائية وحصّة الفرد من الأسعار الغذائية، إلا أن أساليب قياس الفقر شهدت مؤخراً تطوراً كبيراً، فظهرت أساليب عديدة، منها أسلوب خط الفقر. ويمكن تلخيص هذه الطريقة في:

تعتمد منهجية هذا الأسلوب على تقسيم المجتمع قيد الدراسة إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء، وذلك عن طريق ما يسمى بـ: "خط الفقر" وهناك أنواع مختلفة من خطوط الفقر، أهمها "خط الفقر المطلق" و"خط الفقر المدقع" و"خط الفقر النسبي"، ويحدد خط الفقر تبعاً للتعريف المعتمد للفقر وواقع المجتمع قيد الدراسة. وحسب أغلبية الباحثين يعد خط الفقر المطلق، وما يشتق منه من مؤشرات هو الأنسب بالنسبة للدول النامية، ويعرف خط الفقر المطلق (خط الفقر العام) بأنه "إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من مواد غذائية وملبس ومسكن وتعليم وصحة والاحتياجات الأساسية الأخرى".



مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته

ويستخدم إضافة إلى هذا، ما يدعى بخط الفقر المدقع (خط الفقر الشديد)، وتتبع عدة طرق لتقدير خط الفقر المدقع من بينها اعتباره يساوي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من المواد الغذائية فقط، وإضافة إلى خطي الفقر المطلق والمدقع، تستخدم خطوط فقر خاصة لأغراض معينة، ومن بين هذه الخطوط ما يستخدمه البنك الدولي لأغراض المقارنة لنسب الفقر كخط الفقر "دولار واحد للفرد في اليوم" و"دولارين للفرد في اليوم"، ويمكن تقدير خط الفقر المطلق بإتباع طرق بسيطة، ومنها تلك التي تبني على الأحكام الشخصية الاحتياطية أو على أساس بعض التشريعات كالحدا الأدنى للأجور وحدود الإعانات الاجتماعية والحد الأعلى للدخل المعفى من ضريبة الدخل، إلا أن تلك الطرق لا تستند على أسس موضوعية محددة وإنما تعتمد على اجتهادات الأفراد والمشرعين أو تفرضها عوامل لا علاقة لها بوضع الفقر.

وتقدر قيمة خط الفقر المطلق عادة عن طريق استخدام مسوحات نفقات ودخل الأسرة، باعتبار أن خط الفقر يساوي إجمالي تكلفة سلة السلع الضرورية لسد الاحتياجات الاستهلاكية للأسرة. وتحدد تكلفة الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية بالنسبة للمواد الغذائية في الغالب وفقا لحاجة الجسم من السعرات، وربما من عناصر تغذية أخرى كالبروتينات، أما بالنسبة إلى تكلفة الاحتياجات الأساسية غير الغذائية، فتقدر في الغالب على أساس تكلفة الاحتياجات من المواد الأساسية الغذائية وفقا للعلاقة النسبية بين الإنفاق على المواد الغذائية والإنفاق على السلع غير الغذائية.

وهناك طريقتان رئيسيتان لتطبيق هذا الأسلوب تختلفان في كيفية تحديدهما للمواد الغذائية.

1.1. طريقة السلة الغذائية: تعتمد على تحديد سلة من المواد الغذائية التي توفر تغذية متوازنة بأدنى تكلفة، ومكونات هذه السلة يحددها عادة مختصون بالتغذية وبما يتلاءم والعادات الغذائية في المجتمع المعني، وبحسب إجمالي تكلفة السلة المذكورة على أساس أدنى الأسعار، ولو اعتبرنا أن خط الفقر المدقع يساوي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من المواد الغذائية فقط، تكون القيم المحسوبة لإجمالي تكلفة السلة هي قيمة خط الفقر المدقع، أما خط الفقر المطلق فيقدر باعتباره يساوي إجمالي تكلفة سلة المواد الغذائية مضافا إليه تكلفة السلع غير الغذائية الضرورية لسد الاحتياجات الاستهلاكية، وتقدر التكلفة الأخيرة وفقا لنسبة الإنفاق على المواد الغذائية من إجمالي الإنفاق.

وقد طبقت هذه الطريقة لحساب خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن كتابة خط الفقر الغذائي تحت هذه الطريقة

على النحو التالي⁽⁶⁾: $Z_f = \sum P_j \cdot X_j$ ، حيث:

Z_f : إنفاق الفقراء على السلع والخدمات الغذائية؛ X : سلة السلع الاحتياجات الأساسية؛ P : أسعار هذه السلع.

وفي حالة الولايات المتحدة استخدم معامل لتحويل سلة السلع الغذائية الأساسية " X " إلى خط الفقر على النحو التالي:

$Z = Z_f + Z_n = \Phi \sum P_j \cdot X_j$ ، حيث:

Z : خط الفقر؛ Z_f : إنفاق الفقراء على السلع والخدمات الغذائية؛ Z_n : إنفاق الفقراء على السلع والخدمات غير الغذائية؛ Φ :

معامل التحويل. (أخذ على أنه مقلوب نصيب الغذاء في إجمالي الإنفاق وقد قدر وقتها على أنه يساوي 3، ومعنى هذا أن نصيب الغذاء في إجمالي الإنفاق في الولايات المتحدة قد كان مساويا للثلث).

2.1. طريقة النمط الغذائي الفعلي: تقوم على أساس حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السعرات في كل فئة من فئات الإنفاق أو الدخل من بيانات متوسط كمية استهلاك الفرد من كل مادة غذائية، ثم تحدد قيمة خط الفقر المدقع باعتبارها تساوي متوسط الإنفاق على المواد الغذائية المقابل لمتوسط احتياجات الفرد من السعرات، أما قيمة خط الفقر المطلق فتحدد باعتبارها تساوي مقدار الإنفاق الإجمالي المقابل لمتوسط احتياجات الفرد من السعرات.



مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته

أي أنه أننا نحتاج إلى نوعين من المعلومات لكل فرد أو عائلة، استهلاك السرعات الحرارية "C" وإجمالي الإنفاق على الغذاء "Y_f". على هذا الأساس يمكن تقدير دالة تكلفة السرعات الحرارية على أساس المعادلة التالية: $Y_f = e^{a+bC}$.

ومن خلال هذا يمكن تقدير خط الفقر على النحو التالي: $\ln Y_f = a + bC$ ، حيث:

C: السرعات الحرارية المطلوبة.

وتتميز الطريقة الثانية مقارنة بالأولى في أن خط الفقر يقدر فيها على أساس بيانات الاستهلاك الفعلي من المواد الغذائية وليس على أساس سلة المواد الغذائية التي تحدد وفق اعتبارات غذائية في الغالب، كما أن تكلفة المواد الغذائية تحسب في الطريقة الأولى وفق الأسعار الفعلية التي تدفعها الأسر عند خط الفقر وليس وفق أدنى الأسعار لكل مادة غذائية، كما في طريقة النمط الغذائي المقترح، وهذا أكثر توافقاً مع الواقع، إذ أن تباين الأسعار من منطقة إلى أخرى لا يسمح لنفس الأسرة بشراء كافة المواد الغذائية الضرورية بأدنى أسعارها في المناطق كافة.

2.11. مؤشرات الفقر:

إن خط الفقر يستعمل للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء، وهذا الخط يقاس بالعملة المحلية وبالأسعار الجارية، فمن هذا المنطلق فهو لا يصلح للمقارنة ما بين الفترات الزمنية المختلفة، لأنها تتصف بوجود تباين في مستويات الأسعار أو في الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية خلالها، وكذلك ما بين الدول ذات العملات المختلفة، كما أن هذا الخط لا يعكس مدى حسامة مشكلة الفقر من حيث عدد الفقراء أو من حيث الفجوة التي تفصلهم عن خط الفقر ودرجة التفاوت في شدة فقرهم، إلا أنه يمكن استعماله لاستنتاج العديد من مؤشرات الفقر القابلة للمقارنة الزمانية أو المكانية، والتي تعكس جوانب مختلفة لمشكلة الفقر، حيث تعني مؤشرات قياس الفقر بجميع المعلومات حول الفقراء الذين تم تحديدهم على أساس خط الفقر لقياس متوسط درجة الحرمان التي يعاني منها هؤلاء في المجتمع. وحتى تكون هذه القياسات منطقية اقترح البروفيسور "أمارتياس" (1976) بديهيتين لا بد من استفاؤهما بواسطة مؤشرات قياس الفقر، الأولى منهما هي بديهية الرتبة التي تنص أنه بافتراض ثبات كل الأشياء الأخرى على حالها، فإن الانخفاض في دخل أي من الفقراء لا بد من أن يؤدي إلى زيادة الفقر، والثانية بديهية التحويلات والتي تقول أنه بافتراض ثبات كل الأشياء الأخرى على حالها، فإن أي تحويل للدخل من أحد الفقراء إلى فرد آخر أكثر دخلاً لا بد وأن يؤدي إلى زيادة الفقر⁽⁷⁾. وأهم هذه المؤشرات:

1.2. نسبة الفقر: يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع، وهو يقاس إما بالنسبة للأفراد باعتباره يساوي نسبة السكان الفقراء أو بالنسبة للأسر باعتباره يساوي نسبة الأسر الفقيرة، وتكون نسبة السكان الفقراء عادة أكبر من نسبة الأسر الفقيرة لأن الأسر الفقيرة هي أكبر حجماً في المتوسط من الأسر غير الفقيرة. حيث نحدد:

$$\text{نسبة الأفراد الفقراء} = \left[\frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر}}{\text{مجموع عدد السكان}} \right] * 100.$$

$$\text{نسبة الأسر الفقيرة} = \left[\frac{\text{عدد الأسر تحت خط الفقر}}{\text{مجموع عدد الأسر}} \right] * 100.$$

$$\text{أو بتعبير رياضي: } H = \frac{q}{n} * 100, \text{ حيث: } H: \text{نسبة الفقر؛ } q: \text{عدد الفقراء؛ } n: \text{إجمالي السكان.}$$

ومن الملاحظ أن هذا المؤشر لا يستوفي متطلبات بديهيتي الرتبة والتحويلات، وأدت هذه الملاحظة إلى انفجار الأبحاث التي هدفت إلى تطوير مؤشرات قياس الفقر والتي تحترم هاتين البديهيتين.

2.2. فجوة الفقر: يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الموجودة بين دخول الفقراء ومستوى خط الفقر، ويمكن حسابه بشكل مطلق بالوحدات النقدية باعتباره يساوي إجمالي المبلغ المطلوب لرفع مستوى استهلاك الفقراء كافة إلى مستوى خط الفقر، إلا أنه لأغراض المقارنة ما بين فترات زمنية تتباين فيما بينها من حيث حجم السكان أو مستويات الأسعار أو ما بين دول تتباين في عملاتها المحلية،



مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته

يفضل حسابه كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساويا لخط الفقر. حيث فجوة الفقر تعطى رياضيا بالعلاقة أدناه:

$$P_\alpha = \frac{1}{n} \sum_{j=1}^q \left[\frac{Z - y_j}{Z} \right]^\alpha \quad \text{حيث:}$$

$1 < \alpha$ وتعبّر عن درجة اهتمام المجتمع برفاه أفقر الفقراء؛ q : عدد الفقراء؛ Z : خط الفقر؛ y_j : متوسط دخل الفرد. يلاحظ أن مختلف القيم التي تعطى لـ: " α " تؤدي إلى عدد من المؤشرات المعروفة، وذلك على النحو التالي:

$$(i) \dots \dots \dots P_0 = H = \frac{q}{n} \quad : 0 = \alpha$$

$$(ii) \dots \dots \dots P_1 = \frac{1}{n} \sum_{j=1}^q \left(\frac{Z - y_j}{Z} \right) = \frac{q}{n} \left(1 - \frac{y_p}{Z} \right) = H \left(1 - \frac{y_p}{Z} \right) \quad : 1 = \alpha$$

$$(iii) \dots \dots \dots P_2 = \frac{1}{n} \sum_{j=1}^q \left(\frac{Z - y_j}{Z} \right)^2 \quad : 2 = \alpha$$

حيث: y_p : متوسط دخل الفقراء.

إن المعادلة رقم (i) تعطي مؤشر نسبة الفقر والذي يعكس مدى تفشي الفقر في المجتمع، والمعادلة رقم (ii) تعطي مؤشر فجوة الفقر، والتي تقيس عمق الفقر، أما المعادلة رقم (iii) فتبين مؤشر تربع فجوة الفقر والذي يسمى بـ: "شدة الفقر"، حيث تجدر الإشارة إلى أن قيمة هذه المؤشرات تتراوح ما بين الصفر والواحد، وكلما كانت قيمة مؤشر شدة الفقر أعلى كلما كانت فجوة الفقر أوسع وأشد عمقا.

تعتمد درجة الفقر عموما على توزيع الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع المعني، وعادة ما يعبر عن ذلك من الناحية النظرية بكتابة مؤشر الفقر بطريقة عامة " P " على أنه دالة في خط الفقر " Z "، ومتوسط الدخل في المجتمع " μ "، ودرجة عدم عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع " θ "، على النحو التالي⁽⁸⁾:

$$P = f(Z, \mu, \theta) = f\left(\frac{\mu}{Z}, \theta\right)$$

$$\begin{cases} \frac{\partial f}{\partial \mu} < 0 \\ \frac{\partial f}{\partial Z} > 0 \\ \frac{\partial f}{\partial \theta} > 0 \end{cases}$$

ملاحظة: توزيع الإنفاق في المجتمع يتم تلخيصها على شكل منحنى "لورنز" ومن أهم مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق هو معامل "جيني".

3.2. مؤشرات التنمية البشرية: من بين هذه المؤشرات نجد⁽⁹⁾:

1.3.2. مؤشر التنمية البشرية (HDI): تضمن التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 1990 مؤشرا لتقييم التنمية البشرية، والذي يسمح بقياس المستوى المتوسط لبلد ما، وذلك حسب المعايير التالية:

* مدة حياة الفرد: يعني البقاء على قيد الحياة لمدة طويلة وفي صحة جيدة، ومؤشر الأمل في الحياة يعتبر من مؤشرات قياس الفقر، إذ أنه كلما كانت قيمته كبيرة دل ذلك على تقدم البلد وازدهاره، وهو يعكس تحسن الوضع الاجتماعي عموما، والعكس صحيح.



مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته

* المستوى التعليمي: يقصد به نسبة التمدرس الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ست سنوات و 23 سنة من جهة، ومن جهة أخرى نسبة تعلم كبار السن، إذ أن التعليم يعني اكتساب المعارف والمهارات المختلفة.

* الدخل الحقيقي للفرد: يقاس بالقدرة الشرائية، حيث أن الدخل يعكس الوضع المعيشي للفرد.

2.3.2. مؤشر الفقر البشري (HPI): احتوى التقرير العالمي حول التنمية البشرية الصادر في سنة 1997 مؤشرا آخر يهدف إلى تحديد مستوى الفقر في البلدان، والذي ينقسم بدوره إلى:

أ. مؤشر الفقر البشري للبلدان النامية (IPH-1): يتم تحديده عن طريق ثلاث نقاط أساسية في حياة الإنسان، والتي شبق ذكرها في مؤشر التنمية البشرية، لكن خلافا لهذا الأخير إن مؤشر الفقر البشري يتناولها من زاوية العجز، ويتعلق الأمر بمايلي:

- طول العمر: يقاس باحتمال الوفاة في سن مبكرة (قبل بلوغ 40 سنة)، ويرمز له بالرمز: P_1 ، وقيمتها الكبيرة تدل على تقدم الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، والعكس صحيح، فهذا المؤشر يعكس الحالة العامة للبلد من حيث مستويات التغذية، الصحة، توفر وسائل الصحة وغيرها من العوامل التي تعكس مستوى الرفاهية في البلد.

- نقص التعليم: يقاس بنسبة البالغين الأميين، أي 15 سنة فما فوق، ويرمز له بالرمز: P_2 ، إذ يعتبر التعليم نوع من الاستثمار البشري، يحقق عائدا مرتفعا للفرد والمجتمع، ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي:

• نسبة الذين لا يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع؛

• نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي والثانوي؛

• نسبة الإنفاق على التعليم في جميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إجمالي الإنفاق الحكومي.

- نقص الخدمات: ويقصد بها الخدمات التي يوفرها الاقتصاد، ويرمز له بالرمز: P_3 ، ويتم قياسها من خلال المعايير الثلاثة التالية:

• نسبة الأفراد المحرومين من مياه الشرب P_{31} ؛

• نسبة الأفراد المحرومين من الاستفادة من الخدمات الصحية P_{32} ، إذ أن الفقر كما هو معروف حليف المرض، ويستدل

على وضع الصحة من خلال مؤشر عدد الوفيات لكل ألف ساكن، وارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات

الصحية وسوء التغذية عموما؛

- نسبة الأطفال الذين تقل سنهم عن 5 سنوات ويعانون من سوء التغذية، ويرمز له بالرمز P_{33} .

ويمكن أن نحدد الجوانب الثلاثة لمؤشر الفقر البشري للدول النامية "IPH-1"، حسب الصيغة الرياضية التالية وذلك كما

حددها التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 1997:

$$IPH - 1 = \left[\frac{1}{3} (P_1^3 + P_2^3 + P_3^3) \right]^{1/3}$$

ويتم حساب P_1 و P_2 وفق ما هو معروف، أما P_3 يتم حسابه حسب العلاقة التالية:

$$P_3 = \frac{1}{3} (P_{31} + P_{32} + P_{33})$$

ب. مؤشر الفقر البشري للبلدان المصنعة (IPH-2): ويتحدد وفق النقص في الجوانب الأربعة التالية:

- نقص القدرة على العيش طويلا وبصحة جيدة، ويقاس بنسبة الأشخاص الذين قد لا يبلغون 60 سنة، ويرمز له بالرمز: P_1 ؛

- نقص التعليم، ويقاس بالأمية ويرمز له بالرمز: P_2 ؛

- نقص الوسائل الاقتصادية ويقاس بالفقر النقدي، ويرمز له بالرمز: P_3 ؛



مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته

- نقص المشاركة في الحياة الاجتماعية ويقاس بالبطالة طويلة المدى، ويرمز له بالرمز: " P_4 ".

ومنه فمعادلة الفقر البشري للدول المصنعة تعطى كما يلي:

$$IPH - 2 = \left[\frac{1}{4} (P_1'^3 + P_2'^3 + P_3'^3 + P_4) \right]^{1/3}$$

III. طرق مواجهة الفقر

1. III. مراحل مواجهة الفقر:

إن الفقر يمثل مشكلة ذات جذور عميقة وأسباب متداخلة تتطلب مواجهته والتخفيف منه، وهذا ما يستدعي العمل بصفة مستمرة ومراحل متعددة، ومن أهم هذه المراحل، نجد:

المرحلة الأولى: تحديد الفقراء وتقدير حجم ومدى عمق وشدة معاناتهم من الفقر بشكل كمي ودقيق، فهذه المرحلة تعني "قياس الفقر"، وهناك أساليب عديدة لقياس الفقر كما تم التطرق إليها سابقا.

المرحلة الثانية: تحديد الصفات الأساسية للفقراء من حيث التوزيع الجغرافي والخصائص الديموغرافية، والمستوى التعليمي والأنشطة الاقتصادية والأوضاع السكنية والصحية والغذائية، وكذلك احتساب بعض المظاهر للفقر ككثايف الفقر وتركزه في الريف أو ضمن فئات اجتماعية معينة، وتهدف هذه المرحلة إلى إعداد ما يدعى بـ: "ملامح الفقر".

المرحلة الثالثة: تحتوي على تحليل آثار السياسات والبرامج المختلفة على الفقراء ومعرفة مدى ارتباط الفقر ببعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية كـ: النمو الاقتصادي، عدالة توزيع الثروة والدخل، النمو السكاني، الهجرة، التحولات الاجتماعية والسياسية... إلخ، وكذلك تحليل البنى المؤسساتية ودورها في تنفيذ البرامج وتقديم الخدمات والبحث في الفرص المتاحة لتمكين الفقراء ومعرفة العوامل الخارجية المؤثرة على الفقر، ومن ثم توظيف هذا بالإضافة لما يتوفر من معلومات من المرحلتين السابقتين لغرض الوصول إلى سياسات لتخفيف الفقر، فهذه المرحلة تعني بـ: "تقييم الفقر".

المرحلة الرابعة: تهتم بوضع سياسات تخفيف الفقر موضع التنفيذ بعد إقرارها، وينبغي أن يرافق تنفيذ ما تؤول إليه تلك السياسات من مشاريع وبرامج عملية متابعة ومراقبة مستمرة للتعرف على آثارها الفعلية على الفقراء ولتشخيص مواطن الخلل فيها وتحديد سبل زيادة فعاليتها في التخفيف من الفقر، وتدعى هذه العملية بـ: "مراقبة الفقر".

2. III. السياسات الاقتصادية والفقر:

تؤثر السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومات لأغراض التثبيت الاقتصادي في المدى القصير على الفقر بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة، وتمثل الطرق المباشرة أساسا على أثر السياسات على دخول العاملين خصوصا في القطاع العام، سواء كان هذا الأثر نتيجة لسياسات التشغيل وتخفيض العمالة في القطاع العام، أو نتيجة للتأثير على دخول العاملين من خلال إلغاء الدعم على السلع والخدمات وإلغاء أنظمة الخدمات الاجتماعية المختلفة، وهذه القناة المباشرة تتمحور حول سياسة الإنفاق الحكومي، ومن جانب آخر تتمثل القنوات غير المباشرة في الطلب التجميعي على السلع، الخدمات، العمالة، معدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي.

1.2. قناة الإنفاق الحكومي: في ظل غياب شبكات الضمان الاجتماعي وترتيبات الضمان ضد البطالة فسيكون تأثير سياسة تخفيض العمالة في القطاع العام مباشرا، أي أنه يترتب عليها زيادة في الفقر يعكسها الارتفاع في مؤشر نسبة الفقر، كما أن التخفيض الحاد في التحويلات النقدية والعينية من الحكومة للأفراد يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقية للأفراد وبالتالي يصبحون في تعداد الأفراد ما دون خط الفقر ومن ثم يزداد الفقر معبرا عنه بنسبة الفقر، بالإضافة إلى ذلك يؤدي إلغاء الدعم على السلع والخدمات خصوصا تلك التي تتصف بالاستعمال الواسع بالنسبة للفقراء إلى زيادة الفقر مباشرة عن طريق الارتفاع في مؤشر نسبة الفقر وعن طريق تعميق الفقر معبرا عنه بمؤشر فجوة الفقر.



مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته

إن هدف السياسات المالية أعلاه هو تخفيض حجم العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات تكون قابلة للتمويل بواسطة المصادر العادية التي لا يترتب عليها ضغوطا تضخمية، ويتوقع أن ينعكس نجاح هذه السياسات في كبح التضخم بشكل إيجابي على الفقراء، ولكن بنوع من التحفظ إذ أن الأثر النهائي على حالة الرفاه الاجتماعي يجب أن تكون في إطار تطبيقي دون التوقعات النظرية فقط.

2.2. قناة الطلب التجميعي والعمالة: أثر الطلب التجميعي على الفقر يظهر من خلال انخفاض الإنفاق الاستثماري العام ومن ثم انخفاض الاستثمار في المجتمع، وقد بينت بعض الأبحاث والدراسات الميدانية الأثر السلبي لسياسات الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار، خاصة عندما تكون علاقة تكامل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص.

بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي يتأثر الطلب التجميعي سلبا بالسياسات الضريبية التي ترفع من أسعار مختلف الضرائب بهدف زيادة الإيراد الضريبي لخدمة هدف تخفيض العجز، وكذلك بالسياسات النقدية كالحد من التوسع الائتماني ورفع أسعار الفائدة، وذلك من خلال انخفاض الإنفاق الخاص في الاقتصاد الأمر الذي يتسبب في تراجع النشاط الاقتصادي بما في ذلك خلق فرص العمالة وهذا ما ينتج عنه زيادة الفقر، ويتطلب التحقق من أثر السياسات التجميعية على الفقر بواسطة هذه القناة ميدانيا كما في حالة قناة الإنفاق الحكومي وذلك نظرا لعدد من التوقعات النظرية التي ربما يترتب عليها إلغاء هذه التأثيرات السلبية.

3.2. قناة التضخم: يترتب على المعدلات المرتفعة للتضخم تأكلا في الدخل الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الفقر، وعادة ما يكون أثر التضخم كبيرا على الفقراء الذين تكون دخولهم اسمية وغير قابلة للتكيف مع التغيرات في المستوى العام للأسعار، والذين يفتقدون أدوات وقائية ضد التضخم لعدم حيازتهم لأصول حقيقية أو أصول قابلة للتكيف مع ارتفاع الأسعار، والذين عادة ما يحتفظون بأصولهم الاسمية في شكل نقود سائلة، وعليه يتوقع أن تؤدي السياسات التجميعية التي يترتب عليها ارتفاع في معدلات التضخم إلى زيادة الفقر.

4.2. قناة سعر الصرف الحقيقي: تهدف السياسات التجميعية (السياسات المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف) إلى تخفيض سعر الصرف الحقيقي وذلك بهدف إعادة تخصيص الموارد في اتجاه إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري، ومن ثم يتوقع أن تؤثر سياسات سعر الصرف على الفقر من خلال التفاعلات الاقتصادية التوازنية على مستوى الاقتصاد وعلى المدى الزمني الذي تستغرقه هذه التفاعلات لتحقيق أهدافها، ومن الملاحظ في هذا الصدد أنه عادة ما يتم تنفيذ سياسة سعر الصرف بتخفيض السعر الاسمي لسعر صرف العملة الوطنية والذي يساهم في ارتفاع معدل التضخم نتيجة لارتفاع أسعار الواردات، وهذا ما يترتب عليه زيادة الفقر، من زاوية أخرى إن تخفيض سعر الصرف الحقيقي من الممكن أن يترتب عليه زيادة إنتاج سلع الصادرات الزراعية ومن ثم ارتفاع دخول المنتجين لهذه السلع، فإذا كان معظم هؤلاء من الفقراء فيؤدي هذا إلى انخفاض الفقر. من جانب آخر، إذا تمت عملية إعادة تخصيص الموارد نحو إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري فإن ذلك يعني تدني الطلب على العمالة في القطاعات التي تنتج السلع غير القابلة للتبادل التجاري، وينتج عن ذلك زيادة البطالة في هذه القطاعات وانخفاض دخولها الحقيقية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الفقر.

3.iii. صياغة السياسات التجميعية والفقر:

1.3. متطلبات صياغة السياسات التجميعية: إن صياغة السياسات التجميعية في الدول النامية لابد أن تهدف إلى الإقلال من الفقر كنقطة أساسية للانطلاق، ومن ثم لابد من التركيز على الاعتبارات التوزيعية في اختيار عناصر حملة السياسات بما في ذلك سياسات التثبيت وحملة برامج التدخلات على المستوى الجزئي للأسر والمجموعات السكانية، وعلى هذا الأساس فإن صياغة السياسات التجميعية يجب أن تراعي مجموعة من النقاط، أهمها:



مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته

أ. اختيار سياسات التثبيت الاقتصادي التجميعي التي من شأنها تحقيق الأهداف الاقتصادية التجميعية بأقل تكلفة للفئات السكانية، حيث أن صياغة سياسة التثبيت الاقتصادي عادة ما تتم للتعامل مع العجز المتفاقم في ميزان المدفوعات وهذا ما يترتب عليه انخفاض في الطلب العام ولو لفترة مرحلية، وفي ظل هذا لا بد من اختيار المدى الزمني لتحقيق أهداف هذه السياسات، والنمط الزمني لتتابع تطبيق السياسات والفترات الزمنية المناسبة لإنعاش الاقتصاد من خلال سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية أكثر مرونة؛

ب. التأكد من أن السياسة المالية تقوم بحماية بنود الإنفاق العام التي تهتم بالفقراء، وأن الخدمات العامة يتم تقديمها بواسطة مؤسسات كفؤة وذات تغطية واسعة لمختلف قطاعات السكان (حماية الإنفاق على التعليم، الصحة، الاستثمارات في البنى الأساسية... إلخ)، ويجب التأكد كذلك من عدم الإضرار بمصالح الفقراء فيما يتعلق بإلغاء الدعم على السلع والخدمات خاصة التي يستفيد منها الفقراء؛

ج. تأسيس وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي وتمكينها من تقديم خدمات التأمين للفقراء بكفاءة؛

د. تأسيس آليات للتدخل بهدف الحفاظ على النسيج الاجتماعي وبناء رأس المال الجماعي؛

هـ. تأسيس آليات لتوفير المعلومات المطلوبة لمتابعة تنفيذ السياسات ومراقبة أثرها على الفقراء.

2.3. سياسات وبرامج الإقلاق من الفقر:

تتمحور معظم سياسات وبرامج سياسات الإقلاق من الفقر في تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي لحماية الفقراء من الصدمات الخارجية والداخلية، كما تشمل على برامج للأشغال العامة وبرامج للتحويلات النقدية والعينية، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

1.2.3. شبكات الضمان الاجتماعي: من الصعب القيام بتأسيس شبكات الضمان الاجتماعي في ظل الأزمات سواء كانت اقتصادية أو طبيعية، ذلك لأن الحكومات عادة ما تكون غير مستعدة لمثل هذه الأزمات، بالإضافة إلى نقص المعلومات وعدم توفر الموارد المالية والإطارات البشرية، الأمر الذي يعني أن تأسيس البنى التحتية لشبكات الضمان الاجتماعي يتطلب وقتاً من الزمن وتخطيط مسبق. وفي غياب شبكات فعالة للضمان الاجتماعي يتعرض الفقراء، أكثر من غيرهم للمعاناة من الأزمات، ومن ثم فإن تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي بطريقة منهجية وكجزء من خطة تنمية طويلة المدى يمثل السبيل المناسب لحماية الفقراء عند حدوث أزمات مفاجئة، وقد بينت مختلف الأزمات العالمية أنه يتوجب التفرقة بين "برامج الإغاثة" و"برامج التنمية"، فيما يتعلق بالفقراء وتأسيس شبكات الضمان الاجتماعي، ففي الظروف العادية توفر هذه الشبكات يعتبر بمثابة آلية لتأمين الفقراء ضد انخفاض دخولهم وتشجيعهم للقيام بمبادرات تتصف بالمخاطر العالية والعوائد المرتفعة أيضاً ما يرفع من إنتاجيتهم ويحفز النمو على المستوى التجميعي، وعليه فإن توفر هذه الشبكات من شأنه ضمان استمرار عملية التنمية وعدم توقفها عند حدوث الأزمات وتحول دون لجوء الفقراء للتخلص من أصولهم العينية، على الرغم من قلتها لتمويل الاستهلاك الجاري في فترة الأزمات، ومن هذا المنطلق فإنه يمكن النظر إلى شبكات الضمان الاجتماعي على أنها استثمار تنموي طويل المدى وليس ألها عبء على الميزانية الجارية للدولة.

تعتبر شبكات الضمان الاجتماعي آلية لتأمين الفقراء من مخاطر انخفاض دخولهم وهي بمثابة أحد مكونات إستراتيجية شاملة للإقلال من الفقر حيث تهتم بقية المكونات بتحقيق وضمان استمرار النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري، وتمثل الميزة النسبية لشبكات الضمان الاجتماعي في توفيرها لآلية التأمين للفقراء الذين عادة ما يعتمدون على آليات كلاسيكية وغير رسمية للتأمين لأهداف الإقلال من مخاطر انخفاض الدخل وأغراض توزيع المخاطر، وهي آليات على الرغم من نجاعتها في المدى القصير



مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته

ولمقابلة الأزمات الطارئة إلا أنها تنطوي على تكاليف مرتفعة فيما يتعلق بإحداث التنمية وآفة الفقر. إن تأسيس شبكات الضمان الاجتماعي بواسطة الحكومات يجب أن يراعي مجموعة من المبادئ، ومن بينها:

- أ. تجاوب هذه الشبكات بطريقة مرنة لاحتياجات الفقراء، وأن لا تكون معتمدة بدرجة كبيرة على التصرف الإداري؛
- ب. عدم توفير الحوافز السلبية من طرف هذه الشبكات كتلك التي تشجع على عدم البحث عن وظائف والاستفادة من تعويضات البطالة وتلك التي تشجع على الاعتماد على الدعم الحكومي لفترات طويلة؛
- ج. أن تكون ذات كفاءة، أي أن تساوي بين التكلفة الحدية لتوفير الضمان الاجتماعي والعائد الحدي المترتب على رفع رفاه الفقراء مقارنة بالبرامج الاجتماعية الأخرى.

2.2.3. برامج الأشغال العامة: يمكن تصميم هذه البرامج اعتمادا على المبادئ التالية:

- أ. توفير فرص العمل في مشاريع البنى التحتية التي تقومها الحكومة، ومتوفرة بصورة مستمرة؛
- ب. أن يتم اختيار مشاريع البنى الأساسية بواسطة المجتمعات المحلية؛
- ج. أن تتحمل الحكومة تكاليف الأجر لكل المشاريع؛
- د. الأجر المدفوعة تشجع أفراد المجتمع للتقدم للوظائف وتشغيل أكبر عدد ممكن؛
- هـ. ينبغي أن يكون الهدف من المشاريع العامة تمكين الراغبين في العمل في الحصول على وظائف.

3.2.3. برامج التحويلات النقدية والعينية: تهدف هذه البرامج إلى تغطية غير القادرين على العمل ضد المخاطر طويلة المدى المرتبطة بفقدان مصادر الدخل، وذلك من خلال التحويلات النقدية والعينية التي تستهدفهم، تشمل هذه البرامج على نظام المنح الدراسية وعلى أنظمة التموين بتوفير الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة وعلى آليات لتوفير الائتمان لهذه الأسر خلال الأزمات حتى تمكنهم من الاحتفاظ بأصولهم العينية أو استرجاعها بعد الأزمة، إلا أنه عند تصميم هذه البرامج يكون المطلوب توفير الائتمان أي المنح وليس القروض، ومن ثم ينبغي أن ينتبه واضعوا البرامج إلى الاحتياجات الفعلية للفقراء.

خاتمة

إن انتشار ظاهرة الفقر لا تقتصر على البلدان المتخلفة والمجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية، وإنما هو ظاهرة عالمية تعيشها جميع الدول، ولكن بدرجات متفاوتة، ففي الكثير من البلدان المتقدمة توجد فئات محرومة تعيش بها، مثل: الأقليات والسكان الأصليين، كما يوجد في الكثير من البلدان الغنية مناطق ريفية وحضرية يعيش فيها السكان في ظل ظروف قاسية - جيوب من الفقر وسط الثراء - وفي جميع الدول تتحمل النساء الجزء الأكبر من الفقر، وكثيرا ما يكون الحرمان الدائم هو نصيب الأطفال الذين ينشئون في بيئة فقيرة، إضافة إلى هذا إن اللامساواة في توزيع الدخل والثروة تقتضي اهتمام خاص للفئات الضعيفة. فهذه المؤشرات عموما ذات دلالات عميقة فيما يتعلق باستراتيجيات مكافحة الفقر.

إن وجود البطالة على نطاق واسع في الدول الأقل تقدما مؤشر من أهم المؤشرات على عدم نجاعة استراتيجيات عمليات التنمية، إذ أنها تمس فئة هامة من هذه المجتمعات، ألا وهي فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة، وتصل في كثير من الأحيان إلى سن الثلاثينات، والمتعلمين منهم على وجه الخصوص، إضافة إلى انتشار مشكلة التوظيف الناقص في البلاد المتخلفة.



مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته

الهوامش:

(1) المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، "دورة حول مفاهيم ومقاييس اللامساواة"، مداخلة لـ: محمد حسين باقر: ، الأردن/ عمان 6-11 أوت 2005، ص 1.

(2) بواسطة فريق مجلة ضاد: "الفقر: مشكلة أم ظاهرة أم أبعد من ذلك"، 22-01-2007، ص 1. عبر الموقع: www.islamonline.net.

(3) الطيب البكوش: أشغال المنتدى لحقوق الإنسان، "الفقر وحقوق الإنسان"، فرنسا، 16-19 ماي 2004، ص 1، عبر الموقع: www.islamonline.net.

(4) مجلة جسر التنمية: الفقر: "مؤشرات القياس والسياسات"، مقال لعلي عبد القادر علي، العدد الرابع، ابريل 2002، الكويت، ص 2.

(5) محي الدين مسعد: "نظام الزكاة بين النص والتطبيق"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص 20.

(6) مجلة جسر التنمية: علي عبد القادر علي: مرجع سبق ذكره، ص 5.

(7) مجلة جسر التنمية: علي عبد القادر علي: مرجع سبق ذكره، ص 6.

* تجدر الإشارة إلى أنه قام الاقتصادي "زينق" (1997 و 2000) بتوسيع هذه البديهيات وكذا مؤشرات قياس الفقر.

(8) مجلة جسر التنمية: علي عبد القادر علي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

(9) *Rapport Mondial Sur Le Développement Humain, Deboesch Université, 2000, P 272.*

المراجع:

1- المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، "دورة حول مفاهيم ومقاييس اللامساواة"، مداخلة لـ: محمد حسين باقر: ، الأردن/ عمان 6-11 أوت 2005.

2- بواسطة فريق مجلة ضاد: "الفقر: مشكلة أم ظاهرة أم أبعد من ذلك"، 22-01-2007، عبر الموقع: www.islamonline.net.

3- الطيب البكوش: أشغال المنتدى لحقوق الإنسان، "الفقر وحقوق الإنسان"، فرنسا، 16-19 ماي 2004، عبر الموقع: www.islamonline.net

4- مجلة جسر التنمية: الفقر: "مؤشرات القياس والسياسات"، مقال لعلي عبد القادر علي، العدد الرابع، ابريل 2002، الكويت.

5- محي الدين مسعد: "نظام الزكاة بين النص والتطبيق"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.

6- *Rapport Mondial Sur Le Développement Humain, Deboesch Université, 2000.*

7- محمد صفوت قابل: "الدول النامية والعولمة"، الدار الجامعية، مصر، 2004.

8- هشام عبد الله: "العولمة والنمو والفقر: بناء اقتصاد عالمي شامل"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.

9- تقرير البنك الدولي: "العولمة والنمو والفقر"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.

10- تقرير النمو البشري *HDR* برنامج الأمم المتحدة للإتماء، 27 تشرين الثاني 2007.

